

بالنظر إلى حقبة طويلة قادمة لركوده

« الشال » : الحاجة باتت ملحة لاستبدال محركات الاقتصاد بعيداً عن النفط

بإستثناء بند إظهار موجودات
غير ملموسة الذي انخفض بنحو
275 ألف دينار كويتي، وحسب
تقديرات الشان، بافترض استثناء
تأثير تجمع نتائج بنك بوبيان
في المصروفات التشغيلية، كانت
الزيادة في المصروفات التشغيلية
بنحو 143.3 مليون دينار
كويتي إلى نحو 152.9 مليون
دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع
بلغت نحو 6.7%. وفي إجمالي
المخصصات نحو 108.5 مليون
دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 2
مليون دينار كويتي، مقارنة مع
106.5 مليون دينار كويتي.
وتشير البيانات المالية للبنك
إلى أن إجمالي الموجودات
تضاعف، بلغ نحو 1.196 مليار
دينار كويتي، أي ما سبسته 5.1%،
حصل إلى نحو 24.794 مليار
دينار كويتي، مقارنة بنهاية
2015، وارتفع بنحو 1.018
مليار دينار كويتي، أي بنسبة
نحو بلغت 4.3%. عند المقارنة بما
كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية
30 سبتمبر 2015، وإذا استثنينا
تأثير تجمع بنك بوبيان، تصبح
نسبة النمو نحو 2.5%، وحقت
محفظة قروض وإعفاءات وتحويل
إسلامي للعلاء، التي تشكل
أكبر مساهمة في موجودات
البنك، ارتفاعاً، بلغت مساهمة
2.4% وقيمتها 325.7 مليون
دينار كويتي، ليصل إجمالي
المحفظة إلى 13.877 مليار
دينار كويتي (نحو 56% من إجمالي
الموجودات)، مقابل 13.551 مليار
دينار كويتي (نحو 57.4% من إجمالي
الموجودات)، في ديسمبر 2015.
وارتفعت بنحو 644.9 مليون
دينار كويتي، أي بنسبة نحو
بلغت نحو 4.9% عند المقارنة مع
الفترة نفسها من عام 2015. وإذا
استثنينا تأثير تجمع بنك بوبيان
في شق التمويل الإسلامي، قد تبلغ
نسبة النمو نحو 2.8%. وتضمنت
نسبة الإجمالي المتغيرة إلى
إجمالي محفظة القروض لتصل
إلى 1.2% في نهاية سبتمبر 2016،
مقابل 1.4% في العام السابق،
وارتفعت نسبة محفظة القروض
المتغيرة إلى 371% من 301%
خلال سبتمبر 2015.
وتشير الأرقام إلى أن متطلبات
البنك (من غير احتساب حقوق
المالك) قد سجلت ارتفاعاً بلغت
قيمتها 944.1 مليون دينار كويتي
إلى ما سبسته 4.6%، لتصل إلى
نحو 21.351 مليار دينار كويتي،
مقارنة بنهاية 2015، وحقت
ارتفاعاً بنحو 707.7 مليون
دينار كويتي، أي نسبة نمو بلغت
3.4%. عند المقارنة بما كان عليه
ذلك الإجمالي، في الفترة نفسها من
العام الفات، وإذا استثنينا تأثير
تجمع بنك بوبيان، تبلغ نسبة
النمو نحو 1.8%، وبلغت نسبة
إجمالي المطلوبات إلى إجمالي
الموجودات نحو 86.1%، مقارنة
مع نحو 86.8%.
وتشير نتائج تحليل البيانات
المالية المحسوبة على أساس
سنوي إلى أن جميع مؤشرات
الربحية للبنك، قد سجلت
انخفاضاً مقارنة مع الفترة نفسها
من عام 2015 وذلك من قسما
استثناء الأرباح غير المتكررة. إذ
انخفض مؤشر العائد على معدل
الموجودات (ROA)، إلى نحو
1.3%، مقابل 1.4%، (وفي حال
استثناء الأرباح غير المتكررة،
نجدد قد ارتفع، مقارنة مع نحو
1.2%)، وانخفض مؤشر العائد
على معدل حقوق المساهمين
الخاص بمساهمي البنك (ROE)،
ليصل إلى نحو 10.3%. بعد
أن كان قد 11.4% (وفي حال
استثناء الأرباح غير المتكررة،
نجدد قد انخفض بالمقارنة مع نحو
10.5%)، وانخفض مؤشر العائد
على معدل رأس مال (ROC)،
ليصل إلى نحو 57.8%. قياساً
بنحو 64.6% (بنسبة انخفض
ينحو 59.9% في حالة استثناء
الأرباح غير المتكررة)، وانخفضت
ربحية السهم الواحد (EPS)،
حين بلغت نحو 39 فلساً، مقارنة
بمستوى الربحية الحقيقية، في
نهاية الفترة الملائلة من عام
2015، والبالغة 43 فلساً (وعند
استثناء الأرباح غير المتكررة،
نجدد انخفضت مقارنة مع نحو
39.7 فلساً)، وبلغ مؤشر
مضاعف السعر/ ربحية السهم
الواحد (P/E) نحو 11.3 مرة،
(أي تحسن)، مقارنة بنحو 14.1
مرة (وبنحو 15.3 مرة في حالة
استثناء الأرباح غير المتكررة)،
وبلغ مؤشر مضاعف النمو
القيمة الدفترية (P/B) نحو 1
مرة، مقارنة بنحو 1.3 مرة.

الرمز	2017/2018 (ألف دينار أردني)	2016/2017 (ألف دينار أردني)	التغير النسبي
مجموع المبيعات	34,793,969	33,778,338	3.01
مجموع المبيعات	21,339,641	20,642,989	3.37
مبيعات حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة	3,821,115	3,700,711	3.25
مجموع الإيرادات التشغيلية	545,782	518,005	5.38
مجموع المصروفات التشغيلية	584,767	173,782	233.81
المصنفات	108,531	100,101	8.29
الضريبة	30,348	38,181	-25.72
عائدات الربح	44,111	44,111	0.00
المؤشرات			
العائد على مبيعات المجموعات	12.7	13.1	-0.4
العائد على مبيعات حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة	12.6	12.9	-0.3
العائد على رأس المال	12.6	12.6	0.0
ربحية السهم التشغيلية والصافية الخاصة بمساهمي الشركة (الدين)	35	43	-16.3
إجمالي ربح السهم (الدين)	360	820	-55.6
المعادلة السعر على ربحية السهم (P/E)	11.3	14.7	-22.4
مؤشرات السعر على القيمة السوقية (P/B)	1	1.3	-23.1

المؤشرات المالية للنتيجة للبلد الوطني في 30 سبتمبر 2016 على أساس سنوي

من تكلفة الإصلاح. ولتقنا مكر
ما ذكرناه مراراً، بأن قيمة أي
قرار هي في مساهمته في ردم
العجز مقارنة بتكلفته، وما حدث
مع الديزل ولاحقاً البنزين هما
الأكثر تكلفة والأقل ربحاً لفجوة
العجز، وكان يفترض أن يكون
جزء متأخر من منظومة متكاملة
لقرارات الإصلاح.

نتائج بنك الكويت الوطني
- 30 سبتمبر 2016

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله لنسبة הזהن الأولى من عام 2016، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 231.5 مليون دينار كويتي، انخفاض مقداره 6.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 2.8%. مقارنة بنحو 238.2 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من عام 2015. وذلك نتيجة ارتفاع بنى المصروفات التشغيلية بقيمة أكبر من ارتفاع الإيرادات التشغيلية، نتيجة إحضاء أرباح نسفة أشهر الأولى من عام 2015 على أرباح غير مكررة، تالجة عن حصته في بنك قطر الدولي خلال عام 2014، وفي حال استبعادها، تيسما ارتفعت بنى نحو 8.8% وحقق البنك صافي ربح خاص بالمساهمين بلغ نحو 219.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 227.9 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، أي بانخفاض بلغ نحو 8.7 مليون دينار كويتي، بينما ارتفع بنى 3.7% عند استثناء الأرباح غير المكررة.

وارفع صافي إيرادات التشغيل بنى 1.7 مليون دينار كويتي، أي نحو 0.3%، عن بنى نحو 545.8 مليون دينار كويتي، مقارنته بنى 544.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، وتحقيق ذلك نتيجة ارتفاع بنى صافي إيرادات الفوائد

إلى نحو 417.9 مليون دينار كويتي، (وتشكل نحو 76.6% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة بنحو 390.7 مليون دينار كويتي، (وبنحو 71.8% من إجمالي) أي بارتفاع بلغ نحو 27.2 مليون دينار كويتي. وارتفع الإيرادات الفوائد للبنك (بأسستاء) الإيرادات من التمويل الإسلامي، بنحو 57.4 مليون دينار كويتي، وارتفعت مبالغ مصروفات الفوائد (بأسستاء تكاليف المراجعة) بنحو 38.2 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 69.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 61.6 مليون دينار كويتي، للمرة نفسها من العام السابق، بينما تراجع بنحو 4.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 4.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 29 مليون دينار كويتي، نتيجة احتوائها على أرباح غير مكررة ناتجة عن بيع استثمار في شركة زيلة، وعند استبعاد الأرباح الاستثنائية، تكون جملة الإيرادات التشغيلية قد ارتفعت بنحو 4.5%.

وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك، بقيمة أكبر من ارتفاع الإيرادات التشغيلية، بنحو 12 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 7%، وصولا إلى نحو 184.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 172.8 مليون دينار كويتي في 31 سبتمبر 2015. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بنود مصروفات التشغيل، معظمها،

■ صندوق النقد : استعادة ديمومة الاستقرار المالي والسياسي تعتمد على مدى

جدية جهود إعادة الهيكلة

حكومات المنطقة فشلت في التعامل الصحيح مع حقبة طويلة من رواج

سوق النفط

■ أكبر المساهمين في ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة الأخيرة كانت

مجموعة « النقل »

صافي أدباج بنك الكويت الوطني خلال التسعة شهور الأولى بلغت

نحو 231.5 ملیون دينار

العدل بلغ نحو 2.9%، وشكلت نحو 0.1% من حيث المساهمة في الارتفاع.

الارتفاع بنحو 1.36% أي بنحو 35.8% من مجمل الارتفاع. ثم مجموعة «المطاعم والفنادق» التي استحوذت على نحو 3.3% من الميزانية، وبارتفاع أدنى من

في ميزانية الأسرة هابطة أو تنحو 7.9%، لذلك ساهمت بنحو 0.84% من الارتفاع في أسعار المستهلك البالغ 3.8%، أي بنحو 22.1% من مجمل الارتفاع. خلاف

الأداء الأسبوعي لبورصة

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطاً، من وجهة الإسم المتداولة، وعدد الصفقات الثميمة، وقيمة المؤشر العام الماضي، قد بلغت نحو 341.6 نقطة، وارتفاع بلغ قيمته 16 نقطة، أي ما يعادل 6.6% عن إقفال نهاية عام 2015. العامل الأهم في سببلة السوق، والتركيز والرافقة يفترض أن يتركز عليها، فارتفعت المقدي من الأسعار، لاشك أن هناك الكثير -وليس كل- من الإسم المد

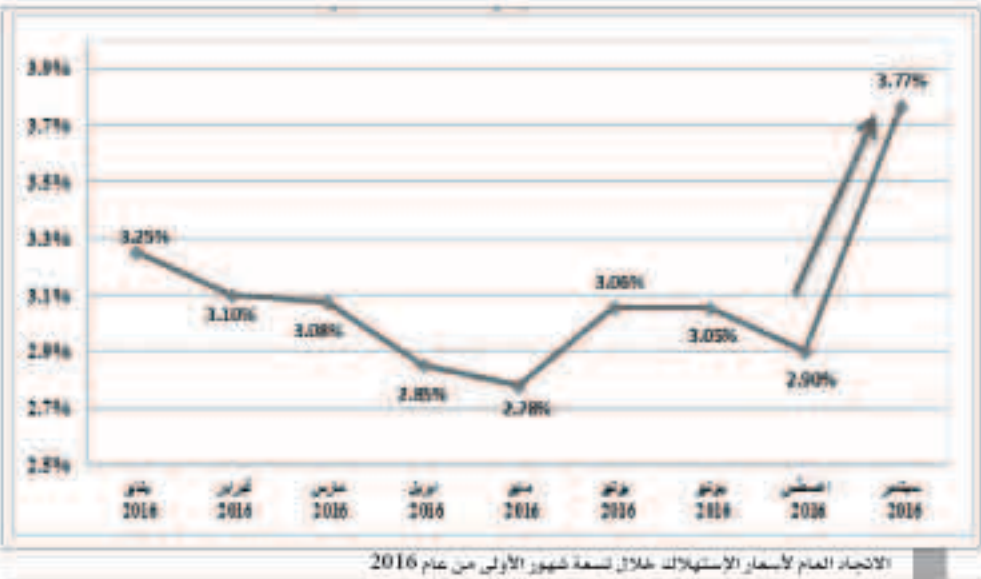
يوم التداول	إسم الشركة	تغير السعر
1/10/27	بنك الكويت الوطني	39.3
2/10/27	بنك الكويت الوطني	31.8
3/10/27	بنك الكويت الوطني	36.9
4/10/27	بنك الكويت الوطني	36.5
5/10/27	بنك الكويت الوطني	38.0
6/10/27	بنك الكويت الوطني	39.0
7/10/27	بنك الكويت الوطني	32.4
8/10/27	بنك الكويت الوطني	32.3
9/10/27	بنك الكويت الوطني	32.8

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطاً، من الأسبوع الفلات، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المتبرعة، وقيمة مؤشر التكاليف، وكانت قراءة مؤشر التكاليف في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 341.6 نقطة، وارتفعت قليلاً بقيمة 16 نقطة، لتسجل 4.9% عن إغلاق الأسبوع الأخير، بينما، تراجعت مؤشر التكاليف بنحو 2.3 نقطة، أي ما يعادل 6.6% عن إغلاق نهاية عام 2015. التعامل الإجمالي فيما حدث ليس ارتفاع الأسعار لأنها مجرد متغير تابع، الأمر هو الارتفاع في سيولة السوق، والتركيز والرافعة يفترض أن يتركز عليها، فارتفاعها إن استمر، يعني استعادة السيولة لبعض الأسهم، وعند هذا المستوى المتدني من الأسعار، لا شك أن هناك الفرص - وليس كل من الأسهم الذي انخفض - للاستثمار.

الرقم	البيان	%	2016/10/20	2016/10/27	اسم الشركة	
1	بنك الكويت الوطني	115.4	401.1	7.4	114.1	139.5
2	بنك الخليج	9.2	211.3	2.6	196.9	191.8
3	بنك الكويت الدولي	116.3	402.3	3.9	324.1	396.9
4	بنك الكويت العربي	118.0	245.3	1.6	203.0	206.3
5	بنك الكويت الوطني	115.9	335.5	3.3	191.7	198.0
6	بنك الكويت الوطني	120.1	434.3	1.3	334.8	339.0
7	بنك الكويت الوطني	115.9	359.6	3.2	292.9	303.4
8	بنك الكويت الوطني	12.5	1,052.0	2.7	988.6	1,025.3
9	بنك الكويت الوطني	113.2	409.7	2.1	358.4	355.6
10	بنك الكويت الوطني	12.3	125.6	(1.1)	124.1	122.7
11	بنك الكويت الوطني	0.0	225.1	3.6	226.9	225.1
12	بنك الكويت الوطني	27.3	110.7	2.8	153.4	149.9
13	بنك الكويت الوطني	113.8	1,292.5	1.9	1,103.1	1,114.3
14	بنك الكويت الوطني	28.1	43.7	3.1	53.4	56.0
15	بنك الكويت الوطني	115.3	347.4	1.2	314.9	318.6
16	بنك الكويت الوطني	21.4	67.3	1.7	52.0	52.9
17	بنك الكويت الوطني	116.0	427.7	0.0	229.3	229.3
18	بنك الكويت الوطني	115.1	199.0	(2.3)	178.4	189.0
19	بنك الكويت الوطني	0.0	88.3	1.8	86.9	88.5
20	بنك الكويت الوطني	116.2	162.9	(1.2)	138.2	136.6
21	بنك الكويت الوطني	7.3	88.6	0.0	82.1	82.1
22	بنك الكويت الوطني	3.2	193.7	2.1	191.8	199.9
23	بنك الكويت الوطني	11.1	187.8	8.5	174.3	185.7
24	بنك الكويت الوطني	0.0	1,494.0	0.0	1,494.0	1,494.0
25	بنك الكويت الوطني	10.6	184.3	1.9	179.8	183.5
26	بنك الكويت الوطني	8.0	112.6	9.4	94.7	103.8
27	بنك الكويت الوطني	2.1	395.3	1.3	257.8	285.3
28	بنك الكويت الوطني	2.3	104.9	3.9	102.2	110.5
29	بنك الكويت الوطني	5.3	149.9	8.8	147.9	157.9
30	بنك الكويت الوطني	115.9	64.8	(2.1)	56.2	53.3
31	بنك الكويت الوطني	14.1	172.4	4.2	180.7	168.3
32	بنك الكويت الوطني	2.2	577.3	(2.1)	602.6	590.1
33	بنك الكويت الوطني	43.9	115.3	0.0	165.0	165.0
34	بنك الكويت الوطني	0.0	1,862.8	1.1	1,843.4	1,862.8
35	بنك الكويت الوطني	22.9	323.8	25.1	400.8	241.1
36	بنك الكويت الوطني	118.6	11.7	(2.0)	10.0	9.3
37	بنك الكويت الوطني	19.6	898.6	13.1	617.6	709.8
38	بنك الكويت الوطني	84.3	106.7	10.5	178.3	196.7
39	بنك الكويت الوطني	7.6	81.8	1.3	86.9	88.0
40	بنك الكويت الوطني	110.1	65.3	0.0	58.7	58.7
41	بنك الكويت الوطني	31.8	1,970.7	0.8	2,261.9	2,281.6
42	بنك الكويت الوطني	31.4	681.6	1.2	884.8	895.6
43	بنك الكويت الوطني	8.1	362.3	0.0	233.3	233.3
44	بنك الكويت الوطني	16.3	322.6	1.3	298.4	302.4
45	بنك الكويت الوطني	7.5	588.6	8.8	500.3	544.5
46	بنك الكويت الوطني	14.2	228.6	1.3	216.1	219.0
47	بنك الكويت الوطني	16.6	366.9	4.9	328.6	341.6

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الثالث



الخاصة 2016 و 2017 على التوالي، بينما يتوقع القطاع النفطي أن يحقق نمو مقداره 1.4% و 3.1% للسنتين على التوالي، ودول مجلس التعاون الخليجي الست، بلوقع نمو القطاع النفطي بحدود 1.8% و 3.1% لعامي 2016 و 2017، موبوتا من معدل 7% لفترة 2000-2014.

الغرض من التركيز على القطاع الخاص سببه ان حكومات المنطقة فشلت في التعامل الصحيح مع حقيقة توليفة من رواج سوق النفط، ومع حقيقة طويلة قائمة لركود، بانت الحاجة ملحة لاستبدال محركات الاقتصاد بعيدا عن النفط، الى تحقيق معدلات نمو للقطاع غير النفطي اعلى من معدلات نمو القطاع النفطي. والبرر، هو ان العجز القائم سيكون عجزا عن خلق ما يكفي من فرص عمل كافية لخلق بديلا لتلك الصورة التي خلقها قطاع إيرادات النفط، إلى جانب ضرورة بناء وعاء ضريبي لتحويل عجز القطاع النفطي، وذلك كله يحتاج إلى قطاع خاص نشط. والمشارت كدعنا تقول العجز، والتغيير المطلوب يحتاج إلى إدارة أكثر موقوفة ونظيفة، لأن البديل، أي الفشل، سيأتي بعداعيات غير محسنة، والكوتيت من هذا المنظور هي الأسواق، فالإدارة العامة هي الأضعف، والقطاع الخاص هو الأكثر معاناة.

وفي الشهر من الآن، سيتم في الكويت تشكيل إدارة عامة جديدة، المبادرات الأولى غير متجذبة إطلاقاً، فمفاهيم مرسوم 1997 لم تكن حتى قابلة، وتوحي بأن هدفه هو ضمان استمرار نفس الإدارة العامة بسلامتها وهدوها وتفرغها للصمود في التعامل مع متغير جوهرى وطويل الأمد للسوق النفطى، وسوف تشمل نهجاته للتمثلة وكيفية طويلة قاعدة، وتقرير صندوق النقد الدولي يدعو إلى تركيز الإدارة الحكومية على التعليم والخدمات الصحية والبنى التحتية، وهي إلى جانب الفساد، مراكز الضعف الرئيسية للإدارة العامة الحالية، ونبات نهج الإدارة العامة المتوقع حتى أن تغيره كل شخصه هو الآخر، بمعنى أن الاقتصاد يقطنه العام والخاص سوف يقطنان في مواجهة الحد الأدنى من متطلبات الإصلاح الهيكلي.

مؤشر أسعار المستهلك -
سبتمبر 2016

أصدرت الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت تقريراً حول «الرقام القياسية لأسعار المستهلك» بغطى لغاية 2016/09/30، حيث أظهرت النتائج أن معدل الإنفاق في مؤشر أسعار المستهلك قد بلغ نحو 3.8% مقارنة بشهر سبتمبر من عام 2015، ليصل إلى نحو 143.3% (الأعلى من بين الشهور الماضية)، وارتفع بنحو 0.7% عند مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2014. وتناحط أيضاً، في وسط أسعار المستهلك لتسعة شهور الأولى 2016، قد ارتفعت 3.1% مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، حيث شملت الارتفاعات جميع المجموعات الإنفاقية الرئيسية، عدا مجموعة «الطعام والتأق».

أكبر المساهمين في ارتفاع أسعار المستهلك كانت مجموعة «النقل»، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة خدمات النقل ومجموعة تشغيل معدات النقل الشخصية الناتج عن رفع الدعم عن أسعار البترين. فارتفعت أسعارها بنحو 10,6٪، ولكن نسبة مساهمتها

الأخير: «الشلل» تقرير الأخير أنه في تقرير صادر في 19 أكتوبر الجاري يقر هيئة التفتيش الأوسط وجوارها، فقد صدقوا العقد المالي على أن ارتفاع أسعار النفط إلى حدود الـ 50 دولار أمريكي في الفترة الأخيرة، سوف يبيق نوعات النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط ضعيفا للسنوات القادمة. قد تخفف ذلك الارتفاع بعض الضغوط المالية على الدول المصدرة للنفط، ويمنح بعض الوقت لجهود إعادة هيكلة اقتصادات تلك الدول. ولكنها ليست أكثر من فتحة قصيرة. فإحاصل لاستعادة ديمومة الاستقرار المالي ومعها ديمومة الاستقرار السياسي، يعتمد على مدى إنعاش جارية جهود إعادة الهيكلة، وإعادة الهيكلة تبدأ عالميا، ولكن نجاحها برتبط بشمول تلك الجهود واقتصادا والسياسة.

وتماست أسعار النفط على مستوى الـ 50 دولار أمريكي بقل أدنى ياكتر من 50% من أسعار سبتمبر مضت، سبقتها نحو 10 سنوات من الإنفلات المالي جاوزت معه نسبة النمو المركب للنفقات العامة حاجز الـ 15% سنوياً العام 2013، أي ارتفاع ياكتر من أربع أضعاف، ومعظمها نفقات جارية، من باب إعادة توزيع إيرادات النفط، مستغلتها غير كونهما في مساهمة، أو كانت من باب «إصرف ما في الجيب»، هي أن معظمها باء حقوقاً مكتسبة -أجور- وبدوم- يصعب جدا خفضها دون غرقة وبيرويات مقبعة، وأنها ضربت تنافسية الاقتصادات تلك الدول بقوة، فالنقص المدّ التسيب به، جعله تلكت إنتاج أي سلعة أو خدم محلية بمستوى مرتفع جدا وعاجز عن المنافسة مع ميلاتها خارجية.

وجاء تصاميم تلك الوثيقة حول ٥٠ دولار أمريكي للبرميل متاخرا وحشا أيضا، فبعد أكثر من سنتين في صراع دمري على الحصص بين متجنبي النفط التقليدي، اكتشف طرف الصراع النزاعات الدائرة لإستقرار، وبدأت مؤخرا بوقار اتفاق دعمت أسعار النفط، ولكنه اتفق شس وقد سقط في أية لحظة بين سخرة الصراع الجيوسياسي بين طرفيه، والبدء بتدوين الصفقات الجيوسياسية المدمر ليس فقط يضمن حدا معقول من الإستقرار لسوق النفط، ولكنه يوفر كثيرا من مبدئ متخضع في الصفقات العامة يذهب لتحويل الحروب المباشرة وحروب الوكالة وما يصاحبها صفقات أمنية ضخمة وما يليها من نفاق إعادة بناء ما دمره الحروب، ومرت المنطقة يمثل حدا السيناريو المدمر في ثمانينات القرن الفات، وكانت تداعياته غير المسبوقة بقيادة الأمريكي المظفر الموف، وهما عنصران خارج متفرعان حاليا، لذلك نحتاج الوضع إلى جهود مضاعفة على مستوى الكتل، ولكن من المهم أن نستوي أولوية ما تملك فيه الدولة قراراتها، أي وضعها الداخلي، وتكر بان، الإصلاح المالي ضروري، ولكن الإصلاح الاقتصادي والسياسي هو ضمانة نجاح وإستقرار أي دولة، الإصلاح المالي لا يلجأ ما يتوفر للدعمية للبلد.

أزمة النفط والقطاع الخاص

في تقرير 19 أكتوبر الجاري
للمجلس الاقتصادي العالمي
في الدورة 100، ذكر
أن القطاع غير المنظم
في قطاع خاص، سوف يعاني
في 2016 و 2017 من هبوط
أكبر في معدلات نمو من القطاع
المنظم. ومعظم جهود إعادة
الهيكلية، أو التخليق من سوق
ضعيف لفترة طويلة من الزمن،
يأسر الناس تعدي 60 دولار
أمريكي للبرميل حتى عام 2021
وفقا لتوقعات صندوق
ترنكو. في خلق قطاع خاص قوي،
تقريره الذي يغطي منطقة الشرق
الوسط وشمال أفريقيا وإفريقيا
وإفريقيا، توقع للقطاع
النظمي نمو بنحو 7.7% و 7.6%